

مقدمة

كلمة نسمعها كثيرا في المنتديات السياسية والمؤتمرات العالمية، نسمعها على ألسنة الحكام والمحكومين، تلهج بها النخبة والعوام ، المثقفون والبسطاء من الناس ، الكل يريد نظام حكم ديمقراطي أو يسعى لرفع هذا الشعار ، تبذل في سبيل ذلك الأرواح وتقدم التضحيات .

لقد أضحت مسألة إقامة نظام حكم ديمقراطي في نظر الكثيرين السبيل الوحيد لتحقيق حرية الشعوب والقضاء على الإستبداد السياسي ، لإستيعاب الرأي و الرأي الآخر في مناخ سلمي ، لضمان الحقوق والحريات الأساسية للإنسان.

إن الديمقراطية ليست مطلبا معاصرا بل تعود جذورها إلى العصور القديمة بدء من الحضارة اليونانية مهد الديمقراطية الغربية ، مرورا بالثورات الغربية ضد الإستبداد في أوروبا وأمريكا في العصر الحديث ، والتي إنتقل صداها بعد ذلك إلى بقية دول العالم ، لتصبح الديمقراطية مطلبا عالميا وداع للإستقرار والأمن والسلام العالميين.

لقد أصبح الحديث عن الديمقراطية اليوم والمطالبة بنظم حكم ديمقراطية أكثر من مطلب شعبي وشأن داخلي فهي في عصر العولمة والقيادة الأحادية للعالم داع للتدخل في الشؤون الداخلية للدول تحت ذريعة تحريرها من الإستبداد السياسي ومنحها الحرية ، وهي أيضا وسيلة لمحاربة التطرف والإرهاب على مستوى الأفراد و الدول.

في مقابل هذا كله تتحدث طائفة أخرى عن مبدأ آخر هو الشورى أحد أهم أسس نظام الحكم في الإسلام، وهو مبدأ جاء به القرآن وأكدته السنة ، في إطار القضاء على الإستبداد السياسي ونبذ العبودية والإستعباد ، وكفالة الحرية التي منحها الخالق لمخلوقيه ، ولهذا فهو مبدأ إلهي ، أمر به الله عز وجل وحث عليه ، وأشاد بمجتمع المؤمنين الشوري ، بل جعل الشورى وصفا من صفات المؤمنين الصادقين.

وللدلالة على أهمية هذا المبدأ في الحياة العامة والخاصة على حد سواء سميت إحدى سور القرآن بسورة الشورى ، وقدس هذا المبدأ حتى اعتبرت الشورى أمرا تعبديا يتقرب به العبد لخالقه كما يتقرب إليه بالصلاة والإنفاق ، ولذلك ذكر الله عز وجل الشورى وسطا بينهما في الآية 38 من سورة الشورى لقوله << والذين استجابوا لربهم وأقاموا الصلاة وأمرهم شورى بينهم ومما رزقناهم ينفقون >> ، والشورى هي أيضا الرباط الوثيق بين الحاكم ومحكوميه ، ووسيلة لإيجاد الود والرضاء بينهما مما يوفر الإستقرار والسكينة في المجتمع لقوله عز وجل << فيما رحمة من الله لنت لهم ولو كنت فظا غليظ القلب لانفضوا من حولك فاعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم في الأمر فإذا عزمت فتوكل على الله إن الله يحب المتوكلين >>.

وعلى هدي القرآن والسنة سار الخلفاء الراشدون ، فقد تشبعوا بالفكر الشوري من مدرسة الحبيب

- أ -

المصطفى، ثم ما لبثوا أن جسدوا هذا الفكر على أرض الواقع لما تولوا أمر الخلافة و سيرتهم تشهد بذلك ، بل كان لكل واحد منهم طريقته في ممارسة الشورى ، وقد أدى هذا إلى التنوع والتوسعة على المسلمين في هذا الجانب .

غير أن شمس الشورى قد أفلت بأفول عهد الخلفاء الراشدين وبداية عهد بني أمية ، حيث بدأت حقبة من الإستبداد والتفرد بشؤون الحكم وتقييد الحريات استمرت عصورا طويلة ، جمع بينها وجود طاغ مستبد في كل عصر، فتخلفت بذلك الأمة الإسلامية وانشق صفها ، وابتليت بالفرقة وأصبح حالها الذي هي عليه اليوم ، فتداعت عليها الأمم كما يتداعى الأكلة على قصعتهم ، بعد أن كانت تحدو الأمم نحو الحرية .

لقد دعى هذا كله إلى تجديد الدعوة للعودة إلى هذا الأصل ، والنهل من هذا التراث الزاخر ، ثم الإجتهد لوضع الشورى موضع التطبيق بما يتناسب وحاجات عصرنا ، بدل البحث عن حلول مستوردة لمشاكلنا والمناداة بالديمقراطية التي هي نظام أقيم على المقاس الغربي أساسا.

إلا أن تيارا آخر كان قد ركب موجة الديمقراطية ، ورأى فيها ملاذ من الطغيان والإستبداد والعبودية ، وأنها قالبا جاهزا صنعه الغرب بجهوده ، وعلينا أن نغتم ذلك إذا نحن أردنا التحرر والتقدم ، فليس علينا سوى أن نصقل أنظمتنا في هذا القالب الجاهز فتعود ديمقراطية الطابع.

بينما لم يكن يرى آخرون في الديمقراطية سوى أنها بضاعتنا قد ردت إلينا ، وأن الشورى هي الديمقراطية بعينها أو أن الديمقراطية هي الشورى ذاتها، وأنا إذا حققنا الديمقراطية نكون قد أصبنا الشورى، وإذا أردنا الشورى فلن نصل في النهاية سوى إلى الديمقراطية .

وهكذا بين مناد بالشورى ، ومستमित في الدفاع عن الديمقراطية ، وبين راغب في هذا ومريد لذلك ، فإن موضوع الدراسة في هذا البحث سيكون مقارنة بين النظام الديمقراطي والشورى من حيث :

1/ أصول ومدلول كل من النظام الديمقراطي والشورى .

2/ آليات النظام الديمقراطي والشورى .

أهمية الموضوع :

تعود أهمية الموضوع إلى الإهتمام المتنامي اليوم ، أكثر من أي وقت مضى بالدعوة إلى الديمقراطية ، والمناداة بإقامة نظم حكم ديمقراطية من طرف الشعوب والنخب والطوائف السياسية بمختلف مشاربها على المستوى الداخلي ، وفي المحافل السياسية والمؤتمرات الدولية والمنظمات العالمية على المستوى الخارجي ، حتى كاد هذا المد الديمقراطي يغمر العالم كله ، حتى لو كان ذلك

مجرد شعار يرفع أو قناع تتستر خلفه ممارسات أبعد ما تكون عن الديمقراطية. وهذا ما دفعني إلى أن أبحث فيما إذا كانت دعوتنا للديمقراطية لا تتناقض الشورى ولا تخالف أصلا من أصول الدين الإسلامي حتى تكون هذه الدعوة عن بيعة وبصيرة أم لا ؟

- ب -

أسباب اختيار الموضوع :

1- تضارب الآراء ووجهات النظر حول مدى تشابه أو اختلاف النظام الديمقراطي عن الشورى من حيث المفاهيم والمضامين والمدلولات ، وكذا من حيث الأسس والآليات .

2- تطور مدلول الديمقراطية وآلياتها بما يطرح مسألة المقارنة بينها وبين الشورى مجددا ، ولكن في شكل معاصر يطرح جوانب مختلفة للبحث والمقارنة عن تلك التي درج تقليديا على تناولها كعناصر لذلك ، منها بروز تعريف معاصر للديمقراطية يركز على آلية الانتخاب والتعددية الحزبية ، ومنظومة حقوق الإنسان كآليات ضرورية وأساسية لوصف أي نظام بأنه ديمقراطي .

3- الاستفادة من حصيلة الإجهاد الغربي في وضع آليات وإجراءات عملية لمشاركة شعبية واسعة ونوعية في إدارة دفة الحكم ، وهذا مع المحافظة على الإطار العقائدي والثقافي والبيئي لمجتمعاتنا .

مشكلة البحث :

هل النظام الديمقراطي الغربي والشورى في الإسلام وجهان لعملة واحدة ؟ أم أن النظام الديمقراطي يناقض الشورى ويخالف أصول الدين الإسلامي ؟

هل هناك تعارضا بين الديمقراطية والشورى من حيث المدلول ؟ وهل لإختلاف أصولهما أثر على تحديد طبيعتهما ؟ وهل ما زال النظام الديمقراطي مرتبطا بالعلمانية بما يثير إشكالا عند تطبيقه في المجتمع المسلم ؟ أم أن هذا الارتباط كان تاريخيا وقد زال بزوال أسبابه ؟ وهل يعتبر ارتباط نظام الحكم الشوري بأحكام الدين الإسلامي داعيا لتصنيفه ضمن أنظمة الحكم الدينية ؟

هل تأخذ الشورى بقاعدة الأغلبية ، وما دور الأقلية في هذا النظام ؟ وهل الشورى مقصورة على أهل الحل والعقد فقط ، أم هي مطلوبة في كل الأشخاص ذكورا كانوا أم إناثا ؟ وما حكم الدول التي لا تمنح المرأة حق التصويت وحق الترشح لحد الآن ، وتعتبر نفسها نظما ديمقراطية ؟

هل الطرق التي تطبق بها الديمقراطية في الوقت الحاضر تصلح لتطبيق الشورى في الإسلام ؟ وهل تتناسب آليات الديمقراطية كما هي مع طبيعة مجتمعاتنا الإسلامية ؟ أم أن خصوصية أي مجتمع تفرض الإنتقاء من الأنظمة الدخيلة عليه بما يتناسب مع هذه الخصوصية ؟

المنهج المتبع :

لقد اعتمدت في بحثي هذا على المناهج العلمية التالية :

1/ **المنهج الوصفي:** وذلك للتعرف على النظام الديمقراطي والشورى والإحاطة بمختلف أبعادهما وجوانبهما، والوصول إلى معرفة دقيقة وتفصيلية عن مختلف عناصرهما وتحديد خصائصهما لفهمهما فهما سليما .

2/ **المنهج التاريخي :** لمتابعة تطور مدلول الديمقراطية ، والتعرف على أصول الشورى في الفصل الأول ، وملاحقة تطورات آلية الانتخاب والتعددية الحزبية وتشكل منظومة حقوق الإنسان في الفصل الثاني .

- ج -

3/ **منهج تحليل المضمون :** وهو ما يتناسب مع التعرف على مفاهيم ومضامين معينة وهو ما تم على مدى الفصلين الأول والثاني في نقاط مختلفة منهما ، كما يتعلق أيضا بتحليل ومناقشة الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية والسياسية والدينية التي تزامنت مع نشأة وتطور الديمقراطية ، وكذا الإطار الديني الذي وجدت فيه الشورى ، وهذا لمعرفة مدى تأثير ذلك في تحديد طبيعة كل نظام .

الخطة المتبعة :

لقد قسمت دراستي هذه إلى فصلين اثنين إشمئ كل منهما على ثلاثة مباحث ، حيث تناولت في الفصل الأول أصول النظام الديمقراطي والشورى كإطار تاريخي وأيضاً فكري مفاهيمي ، ثم تطرقت في الفصل الثاني لآليات النظام الديمقراطي والشورى كجانب إجرائي يتعلق بالإجراءات والآليات القانونية التي يعتمدها كل نظام في الممارسة العملية .

